

التكليف الخامس - مقرقضايا بحثية 1

عمل الطالبة : مها حمد الحمودي
الرقم الجامعي: 252001816
إشراف الدكتورة: هبة القصبي



05

المهمة المطلوبة



تناول أحد القضايا البحثية الحديثة أو المعاصرة بالشرح والتوضيح لأهم المفاهيم والموضوعات مثل: العنوان، المقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة وأهدافها، منهجية الدراسة، مناقشة النتائج والتوصيات وغيرها

05

عنوان الورقة البحثية

"الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الخليج و اقتصاد ما بعد النفط: دروس
من نموذج ميتلشتاند الألماني"

إعداد الباحث: فريدريك شنايدر
صادرة عن: مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية – الدوحة، قطر
نوع الدراسة: ورقة سياسات تحليلية
تاريخ النشر: سبتمبر 2025م

أولاً: العنوان

العنوان: "الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الخليج و اقتصاد ما بعد النفط: دروس من نموذج ميتلشتاند الألماني"

السمات الإيجابية فيه واضحة:

- دقة عالية في تحديد نطاق الدراسة (الشركات الصغيرة والمتوسطة في الخليج).
- إشارة صريحة إلى البعد الزمني (اقتصاد ما بعد النفط).
- وجود بعد تطبيقي مقارنة (دروس من نموذج ميتلشتاند).

أولاً: العنوان

لكن يؤخذ عليه أمران:

- طوله النسبي الذي يجعله أقرب إلى جملة وصفية طويلة من عنوان أكاديمي موجز.
- غياب الكلمات الدالة على نوع الدراسة (مثل «تحليل مقارنة» أو «نموذج تطبيقي»).

وبالتالي يمكن القول إن العنوان واضح في المعنى والمضمون، ولكنه يحتاج إلى اختصار وشكل أكاديمي أدق.

ثانياً: المقدمة

جاءت المقدمة غنية بالمحتوى ومبنية على خلفية تحليلية قوية تربط التحوّل الاقتصادي في الخليج بمرحلة "ما بعد النفط"، كما توضح التوجهات الحكومية نحو التنويع الاقتصادي. نجح الكاتب في عرض السياق العام وأهمية الموضوع وربطه برؤية السعودية 2030، ورؤية الإمارات 2071، والتحوّل الرقمي في المنطقة. لكن من ناحية أكاديمية، ينقصها أمران:

- تحديد الفجوة المعرفية بدقة (ما الذي لم تُجب عنه الدراسات السابقة؟).
 - تمييز المشكلة البحثية الأساسية بشكل واضح من خلال استخدام لغة بحثية مباشرة مثل: "تنبع مشكلة الدراسة من..." أو "تهدف هذه الورقة إلى..."
- بعبارة أخرى، المقدمة ممتازة في عرض الواقع لكنها أقل تماسكاً من حيث البناء العلمي لمقدمة بحث أكاديمي.

ثالثًا: مشكلة الدراسة

تظهر المشكلة ضمنيًا في النص دون أن تُصاغ بشكل مباشر.
يُفهم منها أن التحدي يكمن في:

ضعف مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد دول الخليج مقارنة بالاقتصادات الصناعية الكبيرة، وعدم وجود سياسات فعالة تشجع على بناء شركات مستقرة وعالية الإنتاجية على غرار نموذج ميتلشتاند الألماني.

لكن لم تُكتب المشكلة بشكل صريح في فقرة مستقلة أو في صيغة سؤال بحثي أو علمي، وهو ما يعد نقطة ضعف منهجية واضحة في الورقة.

فالباحث هنا يصف واقعًا خليجيًا ويدعو إلى التغيير دون أن يحدّد مشكلة قابلة للفحص أو القياس.

رابعًا: أهداف الدراسة

الأهداف غير مذكورة بوضوح في نقاط محددة، لكنها مستنبطة أيضاً من مضمون الورقة:

- تحليل تجربة ميتلشتاند الألمانية وخصائصها.
 - تقييم واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج.
 - اقتراح سياسات وإصلاحات للشركات الصغيرة والمتوسطة مستوحاة من النموذج الألماني.
- لكن غياب صياغة الأهداف الرسمية بوضوح، يُضعف البنية الأكاديمية للورقة ويجعلها أقرب إلى "ورقة سياسية" منها إلى "بحث علمي منظم".
- كان من الأفضل أن تتضمن الورقة فقرة صريحة بعنوان "أهداف الدراسة" لتوضيح مسار الورقة العلمية.

خامساً: أهمية الدراسة

أهمية الدراسة واضحة ومقنعة، فهي تسعى إلى لفت الانتباه إلى فئة اقتصادية مهمة في السياسات الخليجية: "الشركات الصغيرة والمتوسطة عالية الكفاءة".
تنبع أهمية البحث من ثلاثة محاور:

1. محلياً: دعم جهود التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.
 2. علمياً: تقديم نموذج مقارنة عالمي (ميتلشتاند) قابل للتطبيق محلياً وخليجياً.
 3. عملياً: طرح توصيات واقعية لصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.
- يُحسب للباحث أنه قدّم نموذج مُقارن، ومعالجة تطبيقية ذات بُعد استراتيجي، وتوصيات واقعية قابلة للتنفيذ والتطبيق في دول الخليج.

سادسًا: الدراسات السابقة

تميزت الورقة باستنادها إلى عدد كبير من المراجع الغربية الموثوقة مثل:

Harvard Business Review - OECD Reports - LSE Blogs - IMF

وقدّم الباحث توثيقًا ممتازًا، مما يعكس عمقًا معرفيًا وتحليليًا. ولكن من الملاحظ:

- غياب شبه تام للدراسات الخليجية أو العربية الحديثة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود مقارنة كمية (جداول أو إحصاءات مقارنة) تُوضح تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخليجي، وفي معدلات التوظيف.
- أي أن الدراسات السابقة شكلت أساسًا معرفيًا جيدًا، لكنها لم تُستخدم لبناء فجوة بحثية واضحة.

سابعًا: الفرضيات الدراسة

الورقة لم تقدّم فرضيات بحثية صريحة لأنها ليست دراسة تجريبية كمية، بل تحليل سياسات نوعي. ومع ذلك، يمكن استنتاج الفرضية الضمنية الآتية:

"تطبيق نموذج ميتلشتاند في الخليج سيُسهم في تعزيز استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة ورفع إنتاجيتها ضمن اقتصاد ما بعد النفط".

غياب الفرضيات لا يُعدّ ضعفًا كبيرًا في نوع "ورقة السياسات" النوعي، لكنه يُظهر محدودية الجانب الأكاديمي في الورقة.

ثامناً: منهجية الدراسة

اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال تحليل نموذج ميتلشتاند ثم مقارنته ببيئة الخليج. كما اعتمدت على المراجع والتقارير الاقتصادية ولكن دون بيانات ميدانية أو مقابلات أو استبيانات. المنهج مناسب لطبيعة الدراسة (سياسات عامة)، لكنه يفتقر إلى الأدوات البحثية الكمية أو النوعية الميدانية (المقابلات والاستبيانات) والتي تعزز موثوقية النتائج.

كان من المفيد تضمين بيانات أو جداول مقارنة أو دراسات حالة (Case Studies) عن شركات خليجية ناجحة تشبه النموذج الألماني للمقارنة بينها.

تاسعًا: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري

- يرتكز الإطار المفاهيمي على مفهوم الشركات القائمة على نموذج "ميتلشتاند" (Mittlestand Companies) أو "الشركات الرائدة الخفية" (Hidden Champions) وهي شركات صغيرة أو متوسطة ذات تميز عالمي في أسواق متخصصة. ويُعدّ هذا المفهوم محورًا مبتكرًا في دراسة بيئة الخليج. لكن من الناحية النظرية:
- لم يُقدّم الباحث تعريفًا واضحًا للشركات الصغيرة والمتوسطة كما تُعرّفها المؤسسات الخليجي (SME)
 - لم يُدرج إطارًا تصوريًا يوضح العلاقة بين النموذج الألماني والسياسات الخليجية.
- وبذلك فإن البنية النظرية جاءت وصفية أكثر من كونها تحليلية.

عاشراً: مناقشة النتائج

قدّم الباحث مناقشة غنية ومتماسكة، إذ أوضح أن الاقتصادات الخليجية تركز بشكل مفرط على الشركات العملاقة والمشاريع الضخمة، بينما تهمل "الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم" التي تُعدّ العمود الفقري في الاقتصادات المتقدمة. واستنتج أن التوازن بين المشاريع العملاقة، والشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة هو مفتاح التنمية المستدامة. كما ناقش المعوّقات الواقعية مثل:

- اعتماد الدول الخليجية على العمالة الوافدة بعقود قصيرة الأجل قابلة للتجديد، يتناقض مع النموذج.
- لم يرق السوق الخليجي إلى مستوى التوقعات من جهة تسهيل التجارة والأعمال عبر الحدود.
- إعطاء الأولوية في المنطقة للشركات الكبيرة ذات العوائد السريعة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إلا أنّ النتائج بقيت عامة، ولم تتعمق في تحليل كل دولة خليجية على حدة، أو بيان الفروق المؤسسية بينها.

الحادي عشر: مناقشة التوصيات

ختم الباحث الورقة بتوصيات قوية، وقام بتلخيصها في أربع محاور رئيسية:

1. توفير التمويل عبر إنشاء بنوك تنمية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
 2. تنمية رأس المال البشري من خلال تطبيق نظام التعليم المهني المزدوج (Dual Education System).
 3. تقديم الدعم الموجّه لتأسيس تجمعات صناعية متخصصة على غرار نموذج "go-cluster" الألماني.
 4. الحفاظ على المواهب العالمية عبر إصلاح سياسات العمل والتأشيرات لضمان استقرار المهنيين المهرة.
- التوصيات عملية ومتماشية مع التوجهات الخليجية الحديثة، لكنها تواجه تحديات حقيقية في التنفيذ، خاصة في ظلّ الفوارق القانونية بين دول الخليج واعتمادها على العمالة الأجنبية، وبين دول أوروبا.

الورقة تمتاز بقوة التحليل النظري وغزارة
المراجع والمقارنة بين التجربتين الألمانية
والخليجية، وتُعتبر من أمثلة "أوراق السياسات
التحليلية" الحديثة في المنطقة. غير أنها تفتقر
إلى ضعف في الهيكل الأكاديمية من حيث
صياغة المشكلة بشكل واضح، تحديد الأهداف،
والافتقار إلى منهجية كمية واضحة.

ورغم أن الورقة تُصنّف ضمن فئة "ورقة
السياسات"، لكنها تبقى ذات قيمة عالية لصناع
القرار في مجال تنويع الاقتصاد الخليجي.

05

التقييم العام





PP-2_25-Gulf-SMEs-and-the-Post-Oil-Economy_AR_Final.pdf

05

رابط المقالة





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

